القرار 2532 (2020)، وأعرب عن قلقه إزاء احتمال أن تؤدي جائحة كوفيد-19 العالمية إلى زيادة تفاقم أوجه الهشاشة القائمة في المنطقة، وتقويض التنمية، وتفاقم الحالة الإنسانية، والتأثير بشكل غير متناسب على النساء والفتيات، والأطفال، واللاجئين، والمشردين داخليا، وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، ودعا في هذا الصدد إلى تقديم الدعم الدولي للجهود التي تبذلها بلدان المنطقة وإلى أن تكون عملية المواجهة منسقة وجامعة وشاملة وعالمية[268]. وشدد المجلس أيضا على أهمية معالجة الظروف الكامنة المؤدية إلى انتشار الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، وضرورة الأخذ بنهج كلي لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف بين الطوائف[269].

(268) المرجع نفسه، الفقرة التاسعة.

(269) المرجع نفسه، الفقرة الثانية عشرة.

الجدول 1

الجلسات: توطيد السلام في غرب أفريقيا

محضر الجلسة وتاريخها	*البند الفرعي*	*وثائق أخرى*	*الدعوات عملا بالمادة 37*	*الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها*	*المتكلمون*	*القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)*
S/PV.8698 8 كانون الثاني/يناير 2020	تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2019/1005)			الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل	جميع أعضاء المجلس، والجهة المدعوّة	
S/PV.8720 11 شباط/فبراير 2020						S/PRST/2020/2
S/PV.8752 28 تموز/يوليه 2020	تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2020/585)					S/PRST/2020/7

الجدول 2

جلسات التداول بالفيديو: توطيد السلام في غرب أفريقيا

تاريخ جلسة التداول بالفيديو	*محضر جلسة التداول بالفيديو*	*العنوان*	*القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون) ومحضر الإجراء الكتابي*
9 تموز/يوليه 2020	S/2020/706	رسالة مؤرخة 13 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن من رئيس مجلس الأمن	

10 - السلام والأمن في أفريقيا

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس جلسة واحدة في شكل مناقشة مفتوحة، وأصدر بياناً رئاسياً واحداً في إطار نظره في البند المعنون "السلام والأمن في أفريقيا"[270]. وترد في الجدول 1 أدناه معلومات إضافية عن الجلسة، بما في ذلك معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج. وعقد أعضاء المجلس أيضا ثلاث جلسات مفتوحة للتداول بالفيديو في إطار النظر في هذا البند. ويرد في الجدول 2 أدناه مزيد من المعلومات عن جلسات التداول بالفيديو.

(270) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الثاني.

وفي عام 2020، عقد أعضاء المجلس جلستين مفتوحتين بالفيديو ركزتا على عمليات القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على أساس تقارير الأمين العام عن القوة المشتركة[271]. وبالإضافة إلى ذلك، عقد أعضاء المجلس مناقشة مفتوحة لمناقشة الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا وجلسة تداول مفتوحة بالفيديو بشأن الحالة المتعلقة بسد النهضة الإثيوبي الكبير.

وفي 11 آذار/مارس، وبمبادرة من الصين، التي تولت رئاسة المجلس لذلك الشهر[272]، عقد المجلس مناقشة مفتوحة في إطار البند الفرعي المعنون "مكافحة الإرهاب والتطرف في أفريقيا"[273]. واستمع المجلس إلى إحاطة من وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، والأمين العام المساعد والمستشار الخاص لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأشارت وكيلة الأمين العام، التي تحدثت باسم الأمين العام، إلى أن أفريقيا لا تزال تواجه أوجه ضعف تهدد سلامها وأمنها، ومن بينها الإرهاب والتطرف العنيف، اللذين لا يزالان يستفحلان في مختلف أنحاء القارة، ولا سيما في الصومال وشرق أفريقيا، وغرب أفريقيا، ومنطقة الساحل، وحوض بحيرة تشاد. وأشارت إلى بيان الأمين العام الذي يشير إلى أنه لا يمكن معالجة هذه الظاهرة دون معالجة العوامل الكامنة وراءها، وذكرت أن الخطر الذي يشكله الإرهاب يأتي في كثير من الأحيان نتيجة للتحديات الإنمائية والإنسانية والتحديات المتعلقة بحقوق الإنسان والتحديات الأمنية.

وأشارت المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي، في ملاحظاتها التي أدلت بها باسم رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، إلى النهج المتطورة التي يتبعها الاتحاد الأفريقي استجابة للتطور المتزايد للأدوات التي تستخدمها الجماعات الإرهابية، بما في ذلك التكنولوجيا. وشددت على أهمية القيام بطريقة متكاملة وشاملة بمعالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، وفهم دوافع الانضمام إلى صفوف الجماعات المتطرفة، ولا سيما لدى الشباب وإيلاء المزيد من الاهتمام للعوامل التي تتجاوز السياق المحلي المباشر. وشدد الأمين العام المساعد والمستشار الخاص لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ضرورة اتباع نهج متكامل ومتوازن إزاء الأمن والتنمية من أجل التصدي بفعالية للتحديات الناجمة عن التطرف العنيف.

وعقب الإحاطات، شدد بعض المتكلمين على ضرورة التركيز على الأسباب الجذرية والهيكلية للإرهاب والتطرف في أفريقيا[274]. وبالإضافة إلى ذلك، دعا بعض المتكلمين إلى تعزيز التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي[275]، ودعا آخرون إلى تنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة[276].

وفي الجلسة نفسها، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا بشأن هذا الموضوع[277]. وفي البيان الرئاسي، أشار المجلس إلى التهديد المتزايد الذي يسببه الإرهاب للسلم والأمن في أفريقيا، ولا سيما في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد والقرن الأفريقي، وشدد على أهمية التنفيذ السريع والفعال لقراراته المتعلقة بمكافحة الإرهاب[278]. وأشاد المجلس أيضا بالجهود المبذولة من جانب البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى وبما أحرزوه من تقدم في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة[279]. وبالإضافة إلى ذلك، يشدد المجلس على ضرورة مواصلة تقديم الدعم للدول الأعضاء الأفريقية وتعزيز هذا الدعم على الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي[280]، ودعا المجتمع الدولي إلى تعزيز التزامه السياسي والنظر في تعبئة موارد وخبرات أكثر استدامة وقابلية للتنبؤ بها من أجل تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى

(271) انظر S/2020/373 و S/2020/1074.

(272) كان معروضا على المجلس مذكرة مفاهيمية مرفقة برسالة مؤرخة 26 شباط/فبراير 2020 (S/2020/161).

(273) انظر S/PV.8743.

(274) انظر S/PV.8743 (الصين، والجمهورية الدومينيكية، والاتحاد الروسي، وتونس، وألمانيا، وفرنسا، وفييت نام، وإستونيا، وإندونيسيا، والاتحاد الأوروبي، وسيراليون، ومصر، وكوت ديفوار، والمغرب، وإثيوبيا)؛ و S/PV.8743 (Resumption 1) (الجزائر، وإريتريا، والسنغال).

(275) انظر S/PV.8743 (الصين، والجمهورية الدومينيكية، وتونس، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وفييت نام، وإستونيا، وإندونيسيا، وسيراليون، والسودان، وكوت ديفوار، والمغرب، وإثيوبيا، وغينيا)؛ و S/PV.8743 (Resumption 1) (اليابان، وكينيا، وإريتريا، وأنغولا، والسنغال).

(276) انظر S/PV.8743 (الصين، والجمهورية الدومينيكية، والاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة، وفييت نام، ومصر، وإثيوبيا، وغينيا)؛ و S/PV.8743 (Resumption 1) (أنغولا).

(277) S/PRST/2020/5.

(278) المرجع نفسه، الفقرتان الأولى والثالثة.

(279) المرجع نفسه، الفقرة الخامسة.

(280) المرجع نفسه، الفقرة التاسعة عشرة. وانظر أيضا الفقرة السابعة عشرة.

الإرهاب[281]. وأكد المجلس أهمية اتباع نهج يشمل الحكومة والمجتمع بأسرهما وشدد على أهمية التعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب في أفريقيا، وشجع في هذا الصدد على مشاركة وقيادة النساء والإشراك البناء للشباب في هذه العملية[282].

وإلحاقا بالرسائل المقدمة من إثيوبيا والسودان ومصر على التوالي[283]، عقد أعضاء المجلس في 29 حزيران/يونيه جلسة مفتوحة للتداول بالفيديو[284] فيما يتعلق بهذا البند لمناقشة المسائل الناشئة عن بناء إثيوبيا لسد النهضة الإثيوبي الكبير. وفي جلسة التداول بالفيديو، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمتها وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام. وأشارت وكيلة الأمين العام في ملاحظاتها إلى أن النيل الأزرق هو مورد مائي هام عابر للحدود، وهو مورد في غاية الأهمية لسبل العيش والتنمية بالنسبة لشعوب إثيوبيا والسودان ومصر. وأشارت وكيلة الأمين العام إلى أن البلدان الثلاثة المشاطئة للنيل الأزرق قد وقعت على اتفاق إعلان المبادئ لعام 2015 بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير، والذي التزمت فيه بالتعاون والاستخدام المنصف والمعقول والأمن وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وشكلت مجموعة علمية بحثية وطنية مستقلة في عام 2018 لمناقشة ملء وتشغيل السد. وأشارت إلى جهود الوساطة المختلفة التي بذلها الاتحاد الأفريقي وجنوب إفريقيا والسودان والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، في أعقاب المفاوضات غير الحاسمة بين البلدان الثلاثة في شباط/فبراير 2020. وكررت وكيلة الأمين العام النداء الذي وجهه الأمين العام إلى الأطراف لحل جميع الخلافات المعلقة بالوسائل السلمية على وجه السرعة.

ودعا بعض أعضاء المجلس الدول الثلاث في بياناتهم التي أدلوا بها بعد الإحاطة، إلى حل خلافاتها عن طريق الحوار[285]، بينما حثها آخرون على تجنب الإجراءات الانفرادية التي من شأنها أن تقوض المفاوضات[286]. وأعرب ممثل مصر عن رأي مفاده أن ملء السد وتشغيله من جانب واحد أمر من شأنه أن يزيد حدة التوتر ومن الممكن أن يثير أزمات ونزاعات تهدد الاستقرار في منطقة مضطربة أصلا. وفي هذا السياق، ذكر أن من المهم أن ينظر المجلس في هذه المسألة. وأفاد ممثل إثيوبيا بأن بلده لا يعتقد أن المسألة المتنازع عليها المتعلقة بالسد لها مكان مشروع في المجلس. وقال أيضا إن دور المنظمات الإقليمية يتم تجاهله عندما يوجه انتباه المجلس إليه، مما يتعارض مع المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة[287].

وفيما يتعلق بأنشطة القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطات في حزيران/يونيه وتشرين الثاني/نوفمبر 2020 في سياق جلستين مفتوحتين من جلسات التداول بالفيديو. وفي 5 حزيران/يونيه[288]، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة من وكيل الأمين العام لعمليات السلام ووزير خارجية موريتانيا، بصفته رئيس المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وأشار وكيل الأمين العام في ملاحظاته إلى أن تعزيز القوة المشتركة ليس سوى جانب واحد من النهج الدولي الشامل المطلوب لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في مالي ومنطقة الساحل. وفي هذا الصدد، شدد على أن تحسين الحوكمة والقضاء على الفقر وحماية حقوق الإنسان لجميع المواطنين لا تزال أمورا بالغة الأهمية. وفيما يتعلق بالدعم المقدم من جانب المجتمع الدولي لتشغيل القوة المشتركة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما الدعم المقدم من جانب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، لاحظ، في جملة أمور، أن معدل استهلاك وصرف الدعم الذي تقدمه البعثة زاد من 21 في المائة إلى ما يقرب من 50 في المائة. وكرر وكيلُ الأمين العام أيضا دعوة الأمين العام إلى اتخاذ مجموعة شاملة من تدابير الدعم للقوة المشتركة، تموَّل من الاشتراكات المقررة. ورأى وكيل الأمين العام أن ذلك سيسمح بتقديم دعم مستدام ويمكن التنبؤ به، وسييسّر أيضا اتباع استراتيجية طويلة الأجل لوقف الدعم بصورة تدريجية وجعل القوة المشتركة مستقلة. وأشاد وزير خارجية موريتانيا في مداخلته بالتعاون الوثيق بين القوة المشتركة والبعثة المتكاملة، وأكد من جديد دعم المجموعة الخماسية لمنطقة

(281) المرجع نفسه، الفقرة الحادية والعشرون.

(282) المرجع نفسه، الفقرة الثانية عشرة.

(283) انظر S/2020/355 و S/2020/409 و S/2020/566 و S/2020/567 و S/2020/586 و S/2020/617 و S/2020/623. ولمزيد من المعلومات عن قيام الدول بإحالة النزاعات أو الحالات إلى مجلس الأمن، انظر الجزء السادس، القسم الأول-ألف.

(284) انظر S/2020/636.

(285) الاتحاد الروسي، وإستونيا، والجمهورية الدومينيكية، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

(286) إندونيسيا، وفرنسا، وفييت نام، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

(287) لمزيد من المعلومات عن ممارسة المجلس فيما يتعلق بالفصل السادس من الميثاق، بما في ذلك المادة 33، انظر الجزء السادس.

(288) انظر S/2020/515.

الساحل للبعثة المتكاملة ولتمديد وتعزيز ولاية البعثة. وأبلغ أيضا طلب المجموعة الخماسية بأن ينظر المجلس في القوة المشتركة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي البيانات التي أعقبت الإحاطات، أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الحالة الأمنية في منطقة الساحل[289]، وكذلك تدهور الحالة الأمنية في المنطقة[290]. وأبرز بعض أعضاء المجلس أيضا ضرورة معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في المنطقة[291]. وعلاوة على ذلك، لاحظ بعض أعضاء المجلس التقدم الذي أحرزته القوة المشتركة، بما في ذلك ما يتعلق بعملياتها لمكافحة الإرهاب التي اضطلعت بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير والتحسن الذي طرأ على قدراتها[292]. وأخيرا، ناقش بعض أعضاء المجلس موضوع التقيد بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في جهود مكافحة الإرهاب التي تبذلها القوة المشتركة[293].

وفي 16 تشرين الثاني/نوفمبر[294]، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطات قدمها وكيل الأمين العام لعمليات السلام، ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، والمدير الإداري لشؤون أفريقيا بالدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، باسم الاتحاد الأوروبي، وممثل كندا بصفته رئيس لجنة بناء السلام. ولاحظ وكيل الأمين العام في ملاحظاته، فيما يتعلق بنموذج الدعم بين البعثة المتكاملة والقوة المشتركة، أن مسألة إمكانية التنبؤ بالتمويل لا تزال أمرا مثيرا للقلق. وفي هذا الصدد، شدد على أن القوة المشتركة تضطلع بدور حاسم في الاستجابة الإقليمية للتطرف العنيف وأنه من الضروري أن تتلقى القوة المشتركة المساعدة التي تحتاج إليها للاضطلاع بالمهام الموكلة إليها. وفيما يتعلق بالدعم الذي قدمه المجتمع الدولي، ولا سيما البعثة المتكاملة، إلى القوة المشتركة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قال، في جملة أمور، إنه في أعقاب إذن المجلس للبعثة المتكاملة باستخدام الشركات التجارية لتوصيل المواد الاستهلاكية اللازمة للدعم المعيشي إلى وحدات القوة المشتركة العاملة خارج أراضي مالي، بدأت البعثة في اتخاذ الترتيبات المناسبة لتقديم ذلك الدعم. وأفاد مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي بأن الاتحاد الأفريقي قرر، في شباط/فبراير 2020، نشر 3 000 جندي في منطقة الساحل لتعزيز الجهود الجارية لمعالجة الحالة الأمنية في المنطقة، وأنه اعتمد استراتيجيته لمنطقة الساحل، التي تركز على الحوكمة والأمن والتنمية المتكاملة بهدف رئيسي هو معالجة الأسباب الجذرية للتحديات التي تواجه منطقة الساحل. ورأى أيضا أن من الأهمية بمكان أن تنظر الأمم المتحدة في اتخاذ الخطوات اللازمة التي تكفل تمويلا مستداما يمكن التنبؤ به للقوة المشتركة من الأنصبة المقررة للأمم المتحدة، لأن القيام بذلك سيعزز بلا شك قدرات القوة الإقليمية. وقال المدير الإداري لشؤون أفريقيا بالدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية إن الاجتماع الوزاري السادس بين الاتحاد الأوروبي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، الذي عقد في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، قد أتاح إجراء تبادل أولي للاستعراض الجاري لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل، وأضاف في هذا الصدد أن النهج المستقبلي هو أكثر طموحا. وأشار رئيس لجنة بناء السلام إلى أن اللجنة استمعت باهتمام إلى احتياجات وتوصيات بناة السلام من النساء وسيدات الأعمال من منطقة الساحل. وأشار إلى أن التحديات المعقدة تتطلب نهجا شاملا لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات في منطقة الساحل والحيلولة دون زيادة تصعيد النزاعات وبناء السلام والحفاظ عليه وتعزيز التنمية المستدامة.

وعقب الإحاطات، دعا بعض أعضاء المجلس إلى إجراء تحقيقات في الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من جانب القوة المشتركة[295]. وبالإضافة إلى ذلك، شجع بعض أعضاء المجلس مشاركة النساء والشباب في هيكل السلام والأمن في المنطقة[296]. وكرر ممثل مالي، متحدثا باسم المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ، الدعوة إلى ولاية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة فضلا عن تمويل مستدام وقابل للتنبؤ به للقوة المشتركة.

(289) الاتحاد الروسي، وإستونيا، وبلجيكا، والصين، وفييت نام.

(290) الجمهورية الدومينيكية، والنيجر (أيضا باسم تونس، وجنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين).

(291) إستونيا، والصين، وفييت نام، والولايات المتحدة.

(292) الاتحاد الروسي، وإستونيا، والجمهورية الدومينيكية، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والنيجر (أيضا باسم تونس، وجنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين)، والولايات المتحدة.

(293) إستونيا، وبلجيكا، والجمهورية الدومينيكية، والمملكة المتحدة، والنيجر، (أيضا باسم تونس، وجنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين).

(294) انظر S/2020/1126.

(295) إستونيا، وألمانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

(296) إستونيا، والجمهورية الدومينيكية، وفرنسا، وفييت نام.

الجدول 1

الجلسات: السلام والأمن في أفريقيا

محضر الجلسة وتاريخها	*البند الفرعي*	*وثائق أخرى*	*الدعوات عملا بالمادة 37*	*الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها*	*المتكلمون*	*القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)*
S/PV.8743 و S/PV.8743 (Resumption 1) 11 آذار/مارس 2020	مكافحة الإرهاب والتطرف في أفريقيا رسالة مؤرخة 26 شباط/فبراير 2020 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة (S/2020/161)		16 جهة مدعوة[أ]	وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، والأمين العام المساعد والمستشار الخاص لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة	12 من أعضاء المجلس[ب]، وجميع الجهات المدعوة[ج]	S/PRST/2020/5

(أ) إثيوبيا، وإريتريا، وأنغولا، وتوغو، والجزائر، وجيبوتي، والسنغال، والسودان، وسيراليون، وغينيا، وكوت ديفوار، وكينيا، ومصر، والمغرب، ونيجيريا، واليابان.

(ب) الاتحاد الروسي، وإستونيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وتونس (أيضا باسم جنوب أفريقيا، وسانت فنسنت، وجزر غرينادين، والنيجر)، والجمهورية الدومينيكية، والصين، وفرنسا، وفييت نام، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

(ج) تكلم رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وأيدت البيان أيضا ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مولدوفا، وصربيا، ومقدونيا الشمالية.

الجدول 2

جلسات التداول بالفيديو: السلام والأمن في أفريقيا

تاريخ جلسة التداول بالفيديو	*محضر جلسة التداول بالفيديو*	*العنوان*	*القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون) ومحضر الإجراء الكتابي*
5 حزيران/يونيه 2020	S/2020/515	رسالة مؤرخة 9 حزيران/يونيه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	
29 حزيران/يونيه 2020	S/2020/636	رسالة مؤرخة 1 تموز/يوليه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	
16 تشرين الثاني/نوفمبر 2020	S/2020/1126	رسالة مؤرخة 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 موجهة من رئيسة مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	

11 - الحالة في ليبيا

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن أربع جلسات في إطار البند المعنون "الحالة في ليبيا"[297]. ويرد في الجدول 1 أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما في ذلك معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج. وعقد أعضاء المجلس أيضا سبع جلسات مفتوحة للتداول بالفيديو في إطار النظر في هذا البند[298].

ويرد في الجدول 2 أدناه مزيد من المعلومات عن جلسات التداول بالفيديو. واتخذ المجلس أربعة قرارات، منها قراران بموجب الفصل السابع من الميثاق[299]. وبالإضافة إلى الجلسات الحضورية وجلسات التداول بالفيديو، عقد أعضاء المجلس جلسات مغلقة للتداول بالفيديو

(297) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الثاني.

(298) لمزيد من المعلومات عن الإجراءات وأساليب العمل التي وُضِعت خلال جائحة كوفيد-19، انظر الجزء الثاني.

(299) القرارات 2509 (2020) (اتُّخذ بموجب الفصل السابع) و 2510 (2020) و 2526 (2020) (اتُّخذ بموجب الفصل السابع) و 2542 (2020).